٢٠٠١ ١١ ٢٤ - ٥٥٥١ - ٢

نقابة محامي بيروت تسمّي اليوم ممثلها فيها

لجنتا الأهالي و"سوليد" رفضتا هيئة تلقّي الشكاوى وطالبتا بلجنة دولية تملك صلاحيات قضائية

وفد لجنتي الاهالي و"سوليد" مجتمعاً بالنقيب ليان وعضو مجلس النقابة نبيل طوبيا. (محمود الطويل)

اعلنت لجنة "اهالي المعتقلين في السجون السورية" و"لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)" في مذكرة تسلمها نقيب المحامين في بيروت ميشال ليان امس، رفضهما هيئة تلقي الشكاوى من اهالي المفقودين التي شكلت اخيراً لانها "عدا عن نقابة المحامين تضم موظفين امنيين وغير امنيين تابعين لاوامر السلطة التنفيذية مما يسقط عنها صفة الحياد والاستقلال"، ولأن "رؤساء الاجهزة الامنية والمدعي العام التمييزي لهم موقف سابق لتشكيل الهيئة، هو ان ملف المعتقلين في السجون السورية قد اقفل". وطالبوا بتشكيل لجنة دولية.

استقبل ليان بعد ظهر امس وفداً من لجنة اهالي المفقودين في حضور مفوض قصر العدل لدى النقابة نبيل طوبيا. وابلغ الوفد نقيب المحامين الموقف الرافض لـ"سوليد" ولجنة الاهالي وسلمه المذكرة.

وعلى اثر الاجتماع قال ليان: "استقبلت وفداً من اهالي المفقودين الذين يعتبرون المعنيين الاولين في قرار تشكيل هيئة تلقي الشكاوى التي قررها مجلس الوزراء في ٢٠ كانون الاول الماضي، وصدر قرار من دولة رئيس مجلس الوزراء بتشكيلها في ٥ كانون الثاني ٢٠٠١، وتشكلت برئاسة المحامي فؤاد السعد وعضوية كل من المدعي العام التمييزي والمدير العام لامن الدولة والمدير العام للامن العام والمدير العام لقوى الامن الداخلي ومدير المخابرات ومحامين من نقابتي المحامين في بيروت والشمال. ومطلوب من نقابة محامي بيروت ان تسمي العضو في هذه اللجنة التي حُددت مهمتها بتلقي طلبات المواطنين الراغبين في المراجعة في شأن ذويهم الذين يعتبرون انهم لا يزالون على قيد الحياة. كذلك تحدد ان لهذه الهيئة ان تسأل، عند الضرورة، في شأن مضمون الطلبات التي تتلقاها، مختلف الادارات الرسمية والمؤسسات المعنية، اي ان مهمتها محددة في هذا الاطار".

اضاف: "سأتشاور بعد ظهر اليوم الذي سيمثل النقابة في اللجنة. وآمل في ان نعمل بكل اخلاص وصدقية لاظهار الحقائق من اجل ان يطمئن اهالي المفقودين الى مصير ابنائهم ومن اجل ان يعرفوا الحقيقة.

ان المحامي الذي سيمثل النقابة في اللجنة سيكون دأبه العمل على اظهار الحقائق قدر المستطاع وبالوسائل الممكنة والمتاحة له وللجنة".

وسئل عما ابلغه الوفد لجهة عدم رضاه عن اللجنة، فأجاب: "سلموني مذكرة تتضمن اعتراضاً على تشكيل اللجنة على هذا النحو ورفضها لها. وطالبوا بلجنة تضم ممثلين للاهالي وممثلاً لمنظمة العفو الدولية وآخر للجنة الدولية للصليب الاحمر. وسيرفع ممثل النقابة في اللجنة هذه المذكرة الى اللجنة في اول اجتماع تعقده. وأعد بأنني سأكون صوت الاهل في اللجنة فمثلما يكون المحامي دائماً حاملاً الوكالة عن صاحب الحق، فسأحاول ان يكون المحامي في اللجنة ممثلاً ولو بوكالة معنوية لهؤلاء المواطنين الذين يعيشون قلقاً دائماً على مصير ابنائهم".

وهل سيكون شخصياً ممثل النقابة في اللجنة؟" اجاب: "لا مانع لدي من ان اتولى هذه المهمة انما سأترك الامر لمجلس النقابة".

ثم التقى نقيب المحامين اعضاء لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة في حضور رئيسها المحامي عبد السلام شعيب. وذكرت مصادر المجتمعين ان اعضاء اللجنة ايدوا مشاركة النقابة في الهيئة "لانها واجب وطني علينا" واوصوا بهذه المشاركة.

المذكرة

وجاء في المذكرة التي تسلمها ليان من وفد لجنة اهالي المفقودين: "عطفاً على القرار الصادر من الحكومة اللبنانية لتشكيل لجنة امنية قضائية للاستماع الى شكاوى اهالي المفقودين تود "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد" ولجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية "ان تتوجها الى نقابة المحامين عبر شخصكم الكريم لتشرح لكم القرار

مشكلة الاهل هي مع القوات السورية العاملة في لبنان التي مارست الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري في حق ابنائهم ومع الدولة التي ترفض في شكل جازم البحث في هذا الموضوع اما في ما يتعلق باللجنة فنشير الى ما يأتي:

في ما عدا نقابة المحامين، ان اللجنة مؤلفة من موظفين، امنيين وغير امنيين، تابعين لاوامر السلطة التنفيذية الامر الذي يسقط عنها صفة الحياد والاستقلال، وهذه الصفة هي من اهم المعايير الدولية بصدقية عمل هذه اللجان.

رؤساء الاجهزة الامنية والمدعي العام التمييزي لهم موقف سابق لتشكيل اللجنة، وهو ان ملف المعتقلين في السجون السورية قد اقفل وقد اعلنوا هذا الموقف في اكثر من مناسبة، فكيف يمكن اي شخص حسم موقفه في هذا الشكل ان يتعامل مع شكاوى الاهل الذين يملكون معلومات عن اعتقال ابنائهم وفقدانهم على يد القوات السورية العاملة في لبنان؟

لقد اعلنت الحكومة ان مهمة اللجنة هي الاستماع الى شكاوى اهالي المفقودين الامر الذي يشير بشكل صريح الى عدم امتلاكها الصلاحيات القضائية التي تسمح لها باستدعاء عناصر لبنانية وغير لبنانية، مدنية وعسكرية والتحقيق معها، كما لا تسمح لها بدخول كل المراكز التي كانت تستعمل للاعتقال والتصفية الجسدية سواء كانت تابعة لجهات لبنانية او غير لبنانية.

حددت الحكومة مهلة ستة اشهر لانهاء عمل اللجنة، هذه المهلة اولا غير كافية على الاطلاق للتحقيق في هذا الكم الكبير من الحالات وثانياً تتعارض تماماً مع "الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري" الذي ينص صراحة على ان الاخفاء القسري هو جريمة مستمرة ومتمادية ويجب الاستمرار في التحقيق حتى معرفة مصير ضحية هذه الجريمة.

بناء على ما تقدم وفي ضوء التجارب السابقة وآخرها تجربة اللجنة التي شكلتها حكومة الرئيس (سليم) الحص في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠ والنتائج التي توصلت اليها، فقد قرر المجتمعون ان اللجنة المشكلة حديثاً هي نسخة مكررة من سابقتها، ومن هنا نسجل موقف الرفض لها ونعيد ونكرر مطالبتنا بتشكيل لجنة دولية تضم:

- اشخاصاً محايدين لهم خبرة واسعة في مجالس القانون وحقوق الانسان.
- ممثلين للجنة الاهل.
- اللجنة الدولية للصليب الاحمر.
- منظمة العفو الدولية.

وهذه اللجنة يجب ان:

- تمتلك الصلاحيات القضائية للقيام بعملها على اكمل وجه، وعند الضرورة يمكنها الاستعانة بالاجهزة الامنية اللبنانية.
- ان تتوافر لها الامكانات البشرية